

تقييم أثر تنفيذ السياسة العامة لتعريب الإدارة في الجزائر: (١٩٩٦ - ٢٠١٠) (رؤية تحليلية ودراسة ميدانية)

بولرباح عسالي(*)

جامعة الجلفة - الجزائر.

مقدمة

من الناحية النظرية، يمكن توقّع نجاح تنفيذ أية سياسة عامة بعد المرور بمرحلتين ضروريتين^(١): تخص الأولى طبيعة إعداد تلك السياسة، بينما تشمل الثانية خطوات إعداد تلك السياسة. لكن عملياً، يُترجم نجاح تنفيذ السياسة العامة من عدمه، بممارسات الإدارة العامة؛ إذ لا تعتبر هذه الأخيرة مجرد جهاز لتنفيذ سياسة عامة فحسب، بل إنها هي المستهدفة في الأساس من محتوى تلك السياسة، لذلك ينصبّ تركيزنا في الأخير على قياس الكفاءة والفعالية التي يمكن لتعريب الإدارة أن يحققهما على مستوى أداء الإدارة، في الوقت الذي نتناول تأثير هذه الأخيرة في كفاءة وفعالية تنفيذ تلك السياسة.

وحيث يرى البعض^(٢)، انطلاقاً من أهدافه، أن التقييم هو جمع البيانات والمعلومات التي تُمكن صنّاع السياسة من القيام بأدوارهم بفعالية أكبر، ويعرّفه آخرون بأنه «محاولة أو دراسة يُكشف فيها مستوى كفاءة ما، وتُحدّد مواطن القوّة والضعف، وتُرسّم الإجراءات الوقائية أو العلاجية لإزالة المعوقات، لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة»^(٣)، وهي

bou.assali@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) منى شفيق، «أثر تحليل السياسات العامة على فاعلية الإدارة العامة في مصر»، ورقة قُدّمت إلى: الإدارة العامة والمواطن في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي السنوي الأول، قسم الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٣ - ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ص ٦.

(٢) Jody L. Fitzpatrick, James R. Sanders, and Blaine R. Worthen, *Program Evaluation: Alternative Approaches and Practical Guidelines* (New York: Addison Wesley Longman, 1997), p. 5.

(٣) انظر: عبد الرحمن حسون، في: لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد، **تقويم العملية التكوينية في الجامعة: دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨)، ص ٩.

الزاوية نفسها التي نظر من خلالها توماس داي (T. Dye) إلى التقييم، حين اعتبره تقديرًا للفعالية الكلية للبرامج العامة في تحقيق أهدافها^(٤)، يرى بلوم (Bloom)، انطلاقاً من وسائله، أنَّ التقييم يتضمَّن استخدام معايير لتقدير مدى كفاية الأشياء ودقتها وفعاليتها^(٥)، وهو ما ذهب إليه كلٌّ من وارتن (Warthen) وساندرز (Sanders) وفيتزباتريك (Fitzpatrick)، حين عرّفوا التقييم بأنه استخدامٌ لمناهج التحكيم والاستفسار، بالاعتماد على: تحديد مستوى القياس، وتجميع المعلومات، وتطبيق مستويات القياس، وذلك للوصول إلى توصيات محددة^(٦).

وعلى هذا الأساس، نركز في هذه الدراسة على تلخيص أهم المراحل التي ميّزت السياسة العامة لتعريب الإدارة في الجزائر، ومحتوى تلك القرارات منذ الاستقلال، ثم نركز على تنفيذ تلك السياسة وتقييم أثرها على الصعيد الداخلي، في المرحلة الأخيرة من هذه السياسة، انطلاقاً من عام ١٩٩٦.

أولاً: محتوى السياسة العامة لتعريب الإدارة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا

تعرف أغلب المشروعات الجديدة عراقيل مختلفة تعيق تنفيذها، لاسيما إذا كانت تلك المشروعات تستهدف التغيير - وهي سُنّة أي تغيير. ورغم أن الواجهة السياسية للسلطة هي التي تبنت السياسة العامة لتعريب الإدارة، فإن البعض يعتقد أن القطبية الثنائية التي خلّفها الاستعمار وتعززت بعد رحيله بشكل أوثق، هي التي أثّرت في سيورة تلك السياسة؛ فالنخبة المهيمنة على مراكز النفوذ، لا سيما منه الاقتصادي والإداري، هي التي تستأثر بمواقع القرار حفاظاً على مكاسبها وامتيازاتها^(٧). ورغم وصول بعض القيادات المعربة إلى مواقع متقدمة في قطاعات التعليم أو القضاء أو الثقافة^(٨)، فإنها لم تتمكن من دعم أو اصر تلك السياسة التي أصيبت بأشكال عديدة من الانتكاس، أجدر ما يمكن وصفها بالردة المتكررة، وهو ما كرّس في

(٤) Thomas R. Dye, *Understanding Public Policy*, 5th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, (٤) 1984), pp. 344-345.

(٥) نقلاً عن: بوعبد الله ومقداد، المصدر نفسه.

(٦) Fitzpatrick, Sanders, and Worthen, *Program Evaluation: Alternative Approaches and Practical Guidelines*, p. 5.

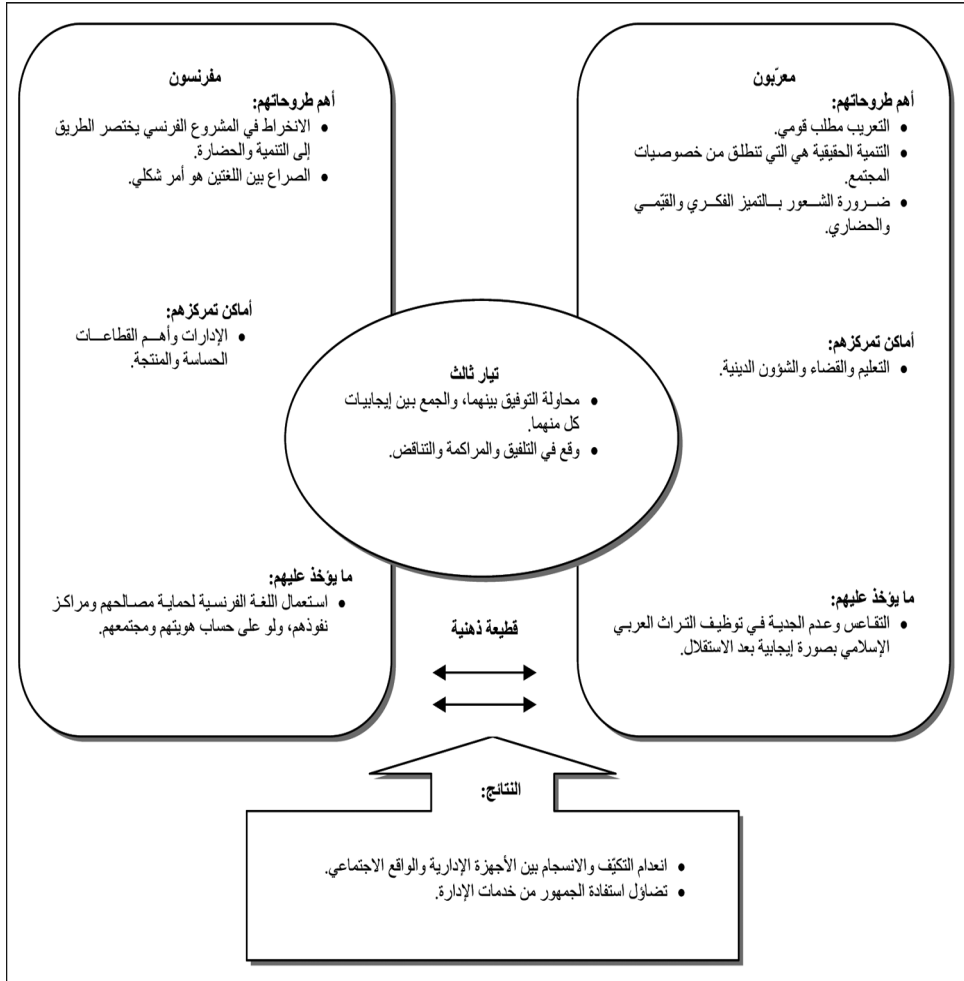
(٧) بوقنطار الحسان، *السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧*، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٣ - ٩٤.

(٨) Dennis Ager, *Francophonie in the 1990s: Problems and Opportunities* (Clevedon, Avon: Multilingual Matters, 1996), p. 29.

نقلاً عن: رانيا حسين عبد الرحمن حسن، «السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٠، وجمال العبيدي، «التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر»، *المستقبل العربي*، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٩٧.

أغلب الإدارات وضعاً لغوياً معقداً أفرز طبقتين لغويتين (انظر الشكل)، وأدى إلى انعدام التكيف والانسجام بين الأجهزة الإدارية والواقع الاجتماعي، وتضائل في استفادة الجمهور من خدمات الإدارة.

القوى المتدافعة عند وضع «تعريب الإدارة» على الأجندة



لذا حاولت الدولة رسم سياسة عامة لتعريب الإدارة، تندرج ضمن السياسة العامة لتعميم استخدام اللغة العربية في شتى المجالات، فشكّلت مجموعة القرارات التي أصدرتها في هذا الشأن ملامح تلك السياسة، وذلك في فترات مختلفة ومحاور متعددة، ووفق مراحل متعاقبة، نلخصها حسب ترتيبها الزمني في الجدول أدناه (انظر الجدول).

كروولوجيا القرارات المشكّلة للسياسة العامة لتعريب الإدارة، وشكلها القانوني، وملخص محتوياتها

التاريخ	الشكل القانوني للقرارات	محتوى القرارات	ملاحظات
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤	المرسوم الرقم ٦٤ - ١٤٥ المتضمن إنشاء المدرسة العليا للترجمة.	● التحضير لعملية التعريب المستقبلية.	رافقه تعريب بعض الفروع الأدبية في ١٩٦٥.
٢٦ نيسان/أبريل ١٩٦٨	الأمر الرقم ٦٨ - ٩٢ المتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يمثّلهم.	● اشتراط معرفة كافية في اللغة العربية في أية عملية توظيف ابتداء من ١٩٧١. ● فرض تكوين في اللغة العربية على الموظفين قبل ذلك التاريخ. ● اشتراط مستوى معيّن في اللغة العربية في عمليات الترقية والترقيع.	
٨ شباط/فبراير ١٩٦٩	المرسوم الرقم ٦٩ - ٠٩ المتضمن إحداث مكاتب وزارية للترجمة.	● الترجمة الكتابية والشفهية إلى اللغة العربية: كل الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية ومشروعات النصوص ذات الصبغة التشريعية والتنظيمية.	
١٢ شباط/فبراير ١٩٧٠	القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية. المنشور الصادر عن وزارة الداخلية يلزم الموظفين المتحقّين بالخدمة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ بالكتساب اللغة العربية.	● إدراج برنامج تعليم يضم ثلاثة مستويات لمعرفة اللغة العربية من طرف الموظفين، يعقب كل منها امتحان كتابي وشفوي. ● اشتراط اكتساب اللغة العربية للحصول على أية ترقية أو ترفيع. ● تنظيم كحجيات التدريس، وحدود الأماكن المُعدة على مستوى كل وزارة، والواقيت (من ساعتين إلى ثلاث ساعات أسبوعياً). ● حت الإدارات على بذل التسهيلات كافة لموظفيها لحضور تلك الدروس.	
٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧١	الأمر الرقم ٧١ - ٠٢ المتضمن تمديد أحكام الأمر الرقم ٦٨ - ٩٢.	● تأكيد الأحكام السابقة، وذلك بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يمثّلهم، لتندم وتطبق أحكامه على جميع مستخدمي المؤسسات العمومية الجزائرين.	
٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧١	المرسوم الرقم ٧١ - ٤١ المتضمن تعديل المرسوم الرقم ٦٦ - ٢٠ المتعلّق بسير المدرسة الوطنية للإدارة.	● اعتناء اللغة العربية كلفة امتحان في أحد امتحانات الدخول، ليصبح من الممكن على الطلبة الحاصلين على البكالوريا باللغة العربية المشاركة، مع إجراء مسابقة للدخول تتضمن من بين ما تتضمن اختباراً إجبارياً باللغة الفرنسية.	

المرحلة الأولى
١٩٦٨ -
١٩٩٠

يتبع

	<p>● اشترطت اللغة العربية وحدها في جميع الاختتام والسمعات والعلامات الأخرى الخاصة بالسلطات الإدارية والخاصة، وأعلام مهلة ٦ أشهر للإدرات التي تستعمل اختتاماً محفورة باللغة الأجنبية لاستبدالها بأخرى محفورة باللغة العربية.</p> <p>● اشترط اجتياز امتحانات الدخول إلى المدرسة الوطنية للإدارة باللغة العربية.</p>	<p>الامر الرقم ٧٣ - ٥٥ المتضمن تعريب الاختتام الوطنية.</p>	<p>١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣</p>	
	<p>● نُعزّز من مكانة اللغة العربية، ومُمكنها من استعادة دورها العلمي والحضاري، محلياً وعالمياً.</p>	<p>الرسوم الرقم ٨٠ - ١٤٦ المتضمن تعديل المرسوم الرقم ٦٦ - ٢٠٦ المؤرخ في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦ والمتعلق بسير المدرسة الوطنية للإدارة.</p>	<p>٢٤ أيار / مايو ١٩٨٠</p>	
<p>رغم تراجعهم عن الفقرة التي تنص: «تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي»</p>	<p>● إنزام الحكومة بإعداد تقرير سنوي حول سير عملية تعميم التعريب، ضمن تقريره السنوي الذي يعرض بواسطته أنشطته ستة كاملة عن نواب المجلس الشعبي الوطني المناقشة عملها.</p> <p>● تحميل كل مواطن مسؤولية حماية اللغة العربية، باعتبارها جزءاً من استقلال وطنه وسيادته.</p>	<p>القانون الرقم ٨٦ - ١٠ المتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية.</p>	<p>١٩ آب / أغسطس ١٩٨٦</p>	
<p>رغم تراجعهم عن الفقرة التي تنص: «تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي»</p>	<p>● قدم القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف الميادين الوطنية وترقيتها وحمايتها.</p> <p>● ألزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والؤسسات والجمعيات، على اختلاف أنواعها، باستعمال اللغة العربية وحدها في أعمالها كافة؛ اتصال، تسير إداري، تقني، مالي....</p> <p>● ركّز على تعريب تفصيلات العمل الإداري اليومي.</p> <p>● اشترط اللغة العربية في جميع المسابقات والامتحانات المتعلقة بالتعيين في الخدمة في شتى القطاعات.</p>	<p>الرسوم الرئاسي ٨٩ - ١٨ المتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء ٢٣ شباط / فبراير ١٩٨٩.</p>	<p>٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩</p>	
<p>يُعتبر النص الأكثر قوّة من سابقاته كونه نتاج عمل سياسي لممثلي الشعب مباشرة. لكنّه، جُهد بواسطّة المرسوم التشريعي ٩٢ - ٢٠ القاضي بتأجيل تطبيقه.</p>	<p>● اشترط استخدام اللغة العربية في الدورات التدريبية و اللتقيات كافة.</p> <p>● استحدثت هيئة وطنية تنفيذية تتبع رئاسة الحكومة تتولى المتابعة والرقابة.</p> <p>● عزّز صلاحيات المجمع الجزائري للغة العربية.</p> <p>● تحسّن إنشاء مركز وطني يضطلع بتعميم استعمال اللغة العربية بكل الوسائل الحديثة، وترجمة البحوث والوثائق كلها، وتجسيد البحوث النظرية لجميع اللغة في الحياة العملية.</p> <p>● حدّد الأجال القانونية لتعميم التعريب، وأقرّ أحكاماً جزائية لضمان ذلك.</p>	<p>القانون الرقم ٩١ - ٠٥ المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.</p>	<p>١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩١</p>	<p>المرحلة الثانية ١٩٩١ - ١٩٩٥</p>

٤ تموز/ يوليئ ١٩٩٢	المرحلة الثالثة ١٩٩٦ - ديسمبر ١٩٩٦ اليوم	٢١ كسانسون الأول/	الأمر الرقم ٩٦ - ٢٠ المتعلل والمتمم للقانون الرقم ٩١ - ٥٠٥	الرسوم التشريعي ٩٢ - ٢٠٣ تطبيق القانون الرقم ٩١ - ٥٠٥	١١ تموز/ يوليئ ١٩٩٨	المرسوم الرقم ٩٨ - ٢٢٦ التخصّص تحديد صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله.	تطبيق القانون الرقم ٩١ - ٥٠٥	● تأكيد سريان مفعول القانون ٩١ - ٥٠٥ . ● إلزام جميع المصالح العاملة مع جميع قطاعات النشاط الوطني الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، السياسي والدبلوماسي بتوظيف الإمكانات كافة من أجل تطبيق الترتيبات الواردة في القانون الرقم ٩١ - ٥٠٥ . ● إلغاء جميع أحكام التأجيل الواردة في المرسوم التشريعي ٩٢ - ٥٠٢ . ● تأكيد المبادئ والواجب نفسها التي كرسها القانون ٩١ - ٥٠٥ . ● أقر من قبلها (مراعاة خصوصية التعامل الخارجي). ● إنشاء مجلس أعلى للغة العربية، لتابعة تطبيق أحكامه، وتقييم أعمال الهيئات المكلفة بالتعريب، والنظر في صلاحية وملاءمة آجال التطبيق في بعض التخصصات في التعليم العالي. ● يقدر ما تضمن من مرونة في التعامل مع الخارج، تضمن تشديد العقوبات على المخالفين في حالة العود. ● دعمه للتنفيذ الفعلي للبرامج المتعلقة بالتعريب. ● ترقية اللغة العربية وحمايتها في الإدارات والمراكز العمومية. ● دراسة وإبداء الرأي حول الخططات القطاعية المتعلقة بالتعريب. ● إبداء ملاحظات وتبليغ الجهات المعنية في حالات التأخر. ● التنسيق مع المؤسسات المختصة في إعداد دراسات وبحوث تخدم السياسة العامة للتعريب، والاستفادة من كل ما أُخذ في هذا المجال داخل الجزائر وخارجها.	يتجاهله المأورثون للتعريب رغم صدوره في اليوم نفسه مع ٩٢ - ٥٠٢ .
--------------------	---	-------------------	--	--	---------------------	---	------------------------------	--	--

ثانياً: مصير تعريب الإدارة بعد إعادة إقراره في المرحلة الثالثة (١٩٩٦ إلى يومنا هذا)

نتيجة التدخّل الحاسم، الذي أعادت الدولة بواسطته سياسة التعريب إلى نصابها، وتم بموجبه استرجاع هيبة الأحكام التي فرضها قانون التعريب، عن طريق الإجراء الذي اتخذه رئيس الجمهورية في نهاية عام ١٩٩٦، المتمثّل في إصدار الأمر ٩٦ - ٣٠ الذي ألغى بموجبه أحكام المرسوم التشريعي رقم ٩٢ - ٠٢، المتضمن تأجيل تطبيق أحكام القانون رقم ٩١ - ٠٥، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية؛ تشكلت ردود أفعال متباينة شبيهة بتلك التي صدرت في المراحل التي سبقتها، مع الفارق في طريقة المواجهة وتكتيكها.

١ - تأثير الفاعلين وأصحاب المصالح في تنفيذ السياسة العامة لتعريب الإدارة

أ - التشويش على نفاذ قرارات التعريب

إن إرجاء تاريخ دخول قانون استعمال اللغة العربية في الإدارة والحياة العامة والمؤسسات حيّز التنفيذ إلى غاية ٥ تموز/يوليو ١٩٩٨ - وهو التاريخ الذي يحمل دلالة تاريخية وحضارية تنم عن سيادة واستقلال الجزائر - وتمديد أجل تعريب الجامعة تعريباً شاملاً إلى ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠، بمقتضى أحكام الأمر المشار إليه أعلاه، أدى إلى استنفار القوى الفرانكفونية كل طاقاتها، وهو ما أسفر عن تنظيم تظاهرات صاخبة في شوارع الجزائر وحتى باريس، وتم افتعال أحداث مؤلمة في بعض الجهات من الوطن^(٩).

ب - عرقلة سير المجلس الأعلى للغة العربية

إن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية، الذي يقع تحت إشراف رئيس الجمهورية مباشرة، والمنوط به متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وجميع القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها، لا سيما في الإدارات والمرافق العمومية، وحرصه على سلامتها، وإبداء ملاحظاته، وتبليغ معانيته إلى الجهات المعنية إذا لاحظ تأخراً في تطبيق البرامج المحددة، أو تقصيراً في تنفيذ القوانين أو الأعمال المقررة، ورفع ذلك تقريراً إلى رئيس الجمهورية^(١٠)، كلّ ذلك جعل منه إجراءً عملياً لتنفيذ سياسة تعريب الإدارة، وأداةً تنظيمية هامة تُترجم بواسطتها تلك الأحكام إلى واقع ملموس، بحيث يمكن مراقبة تقدّمها وتقييم سيرها، بما يضمن تنفيذها على مستوى الموارد البشرية والوثائق الإدارية، وكل ما يتعلق بالمحيط الإداري.

(٩) Karima Direche-Slimani, «Histoire de la Question berbère en Algérie: Les Modalités d'une construction identitaire», *Prologues* (Casablanca), no. 17 (été 1999), p. 19.

(١٠) المواد الأرقام (٤ - ٦) من المرسوم الرئاسي الرقم ٩٨ - ٢٢٦ المشار إليه سابقاً.

إلا أن المجلس - ورغم إتمام مراسيم تنصيبه - لم يعرف انطلاقة جدية في هذا الخصوص، وبقي مكبلاً بدون أداء مهامه، نتيجة للعراقيل التي اعترضته وما تزال، وهو ما جعله لا يعدو أن يكون إطاراً بيروقراطياً مضافاً إلى القائمة العريضة من الإدارات، التي لا يرى من آثارها إلا الهياكل والبنائيات، ومزیداً من الروتين والتكدس الورقي والبشري، فأصبح أغلب أنشطته لا يخرج عن دائرة الفلكلور، كتنظيم المسابقات، والتشجيع في المناسبات لبعض الفئات التي تنتج باللغة العربية أعمالاً غير ذات عمق وصلة بأهداف إنشائه، رغم أهميتها باعتبارها نتاجاً جزائرياً عربياً.

ويتساءل البعض عما إذا كان هذا المجلس مكلفاً بتطبيق قانون التعريب أم بمراقبة تطبيق ذلك القانون؟ فإذا كان مكلفاً بمراقبة التطبيق وليس بالتطبيق لأنها وظيفة الإدارات والمؤسسات المعنية بأحكامه، مثلما تقدم ذكره، فمن ينفذ القانون - إذن - غير وزارة الداخلية بشرطتها، ووزارة العدل بقضاتها، والدولة بكل أجهزتها وهيكلها؟! هذه الأخيرة التي استحدثت شرطة خاصة لمكافحة الغش، وأخرى لردع مخالفتي المرور، وغيرها في مختلف مجالات الضبط، ولم تنشئ جهازاً مماثلاً في مجال سيادي كهذا، الذي يكفي بشأه تشجيع المجلس المذكور ليقوم بذلك الدور، فأصبحنا في هذه الحالة كمن يلغي شرطة المرور ويترك قانون المرور وحده يوزع في الأكشاك، وينتظر من المتهورين في الطرقات الانضباط بدون رقيب ولا رادع!!

ورغم آلاف الحالات المسجلة لخرق القانون لدى المجلس الأعلى للغة العربية، فإنه لم يثبت وقوف أي مخالف للقانون أمام العدالة، ولم يصدر عن أية جهة قضائية حكم أو قرار تعاقب بموجبه أي مخالف من القطاع الخاص أو العام، رغم وضوح سلسلة المواد من ٢٩ إلى ٣٥ المنظمة لهذا الشأن^(١١)، فأصبحت وظيفة المجلس تقديم مزيد من التقارير حول تلك المخالفات، وتكديسها في خزائن المحفوظات مع القانون ذاته!! وتمر الشهور، ولم نلمس أي تغيير في السلوك اللغوي والإداري والإعلامي، وحتى المحيط^(١٢)!

٢ - موقف الكوادر الإدارية، باعتبارها أهم فاعل، من تنفيذ السياسة في هذه المرحلة

بالرغم من أن الأطراف المستفيدة من بقاء اللغة الفرنسية في دواليب الإدارات والمؤسسات العمومية، ما تزال تردد شعار «عدم كفاءة الإطار المعرب»، فإن أغلب الأطر الشابة رحب باستمرارية سياسة التعريب التي كرسها الأمر رقم ٩٦ - ٣٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واعتبرها المناخ الخصب الذي تنمو فيه قدراتهم، والفضاء الطبيعي

(١١) انظر: «النص الكامل لرسالة الاستقالة من عضوية المجلس الأعلى للغة العربية الموجهة إلى رئيس المجلس يوم ٧ ديسمبر ١٩٩٩»، في: أحمد بن نعمان، مصير وحدة الجزائريين بين أمانة الشهداء وخيانة الخفراء (الجزائر: دار الأمة، ٢٠٠٦)، ص ٥١٦ - ٥١٨.

(١٢) أحمد بن نعمان، حزب البعث الفرنسي (الجزائر: دار الأمة، ١٩٩٨)، ص ٢٧ - ٢٨.

الذي يفتقون فيه مواهبهم، في التصور وإبداء الرأي، وتحرير الوثائق، وإدارة الاجتماعات، تماشياً مع طبيعة تكوينهم باللغة العربية، ونتيجة لصلوهم في التعبير بواسطتها، أو على الأقل في التمكن من فهم مضامين الاتصال المصوغة بعباراتها.

فقد أثبتت الدراسة التي أجريناها سابقاً، بغرض تقييم مخرجات المدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر - الركيزة الأساسية لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية - أنَّ أغلبية طلبتها وخريجها لم يجزموا بنجاح المدرسة في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تكوين كوادرات إدارية ذات كفاءة وفعالية، وأن هناك فجوة بين ما تلقوه في التكوين ومتطلبات الوظيفة في الواقع، وهو رأي أغلب الجامعيين المتخرجين في تخصصات أخرى ويشغلون مناصب إدارية^(١٣). وكانت أهم الأسباب التي برر بها المبحوثون رأيهم هي:

- ضعف تصميم البرامج الدراسية وعدم ملائمة طرق التدريس والتقييم؛
- عيوب النظام البيروقراطي في الإدارة عموماً؛
- اختلاف الجانب المهني عن الجانب الدراسي؛
- عدم إتاحة الفرصة لكوادرات المدرسة لتطبيق ما تلقوه، والاستخفاف بالشباب الجامعي عموماً.

وفي هذا إشارة واضحة إلى تدنّي مستوى الأداء بصفة عامة، إذا علمنا أن مجتمع الدراسة يضم طلبة المدرسة منذ الدفعة الأولى عام ١٩٦٨ وإلى غاية نهاية عام ٢٠٠٥، تاريخ إجراء الدراسة، أي إن غياب الفرنسية في الدفعات المتأخرة تساوى مع حضورها القوي في الدفعات السابقة في ما يخص كفاءة الأداء وفعاليته، وتبيّن ذلك في التصريح بعدم التحكم الجيد في اللغة الفرنسية كلما ابتعدنا عن جيل الاستقلال لاعتبارات تاريخية، ونتيجة لجهود تعريب التعليم التي بذلتها الدولة^(١٤).

في المقابل، نفت نسبة معتبرة من طلبة المدرسة وخريجها أن يكون للتدني العام في الكفاءة علاقة بمهارات الاتصال أو التحليل والتصور أو كتابة التقارير، أو استخدام الحاسب الآلي. وتوافقهم على هذا الرأي إلى حد ما، نسبة كبيرة من خريجي باقي الجامعات، بحيث لم يحدث أن واجه خريج المدرسة مشكلات في التوظيف بحجة التشكيك في قدراته العلمية وكفاءته الإدارية، بل إن أغلب الإدارات تتوسم فيه قدرات خاصة مقارنة بأقرانه من خريجي الجامعات الأخرى، وهو ما يدل على كفاءة الإطار المرتفعة في هذا الجانب، سواء كان «مفرنساً» أو معرباً، ذلك أنه لم تظهر فروق ذات دلالات إحصائية بين الجيلين المختلفي اللغة، بينما ركّز أفراد العينات الثلاث على مشكلات أخرى في التوظيف. وما يهمننا ذكره في هذا المقام صراع الأجيال، خاصة أن من يتولون مسؤولية التوظيف متقدمون في السن، ومحدودو

(١٣) بولرباح عسالي، «دور المدرسة الوطنية للإدارة في تكوين كوادرات الخدمة المدنية في الجزائر»، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ٢١١ - ٢١٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

الكفاءة العلمية، وذنو مقاومة شديدة ضد أي تغيير^(١٥)، ويثبتون في الواقع العملي انتماءهم إلى دائرة «المفرنسين».

وبقصد تشخيص وضعية سياسة التعريب في الآونة الأخيرة في الإدارات كافة، قمنا بتصميم استمارة استبيان، وجّهناها إلى أفراد فئة من الموظفين، تم اختيارهم لاعتبارات موضوعية وبطريقة علمية لا يتسع المقام للتفصيل فيها. ولقد فضّلنا الإشارة إلى الإحصاءات المعنية فقط خلال المناقشة، لتجنّب تشتيت ذهن القارئ بمشاهدة الجداول والتكرارات في أثناء التحليل.

وقبل الخوض في تحليل إجابات المبحوثين، والارتباطات التي تساهم في إثبات أو نفي الافتراضات التي سنذكرها خلال العرض، نسوق بعض الارتباطات الاستدلالية التي لها علاقة غير مباشرة بمحتوى الفرضيات، لكنها توضح لنا صورة عامة عن الوضع اللغوي في الإدارات محل الدراسة؛ حيث يتضح من نتائج الدراسة الميدانية، أن نسبة كبيرة من المبحوثين حديثو العهد في العمل الإداري، بحيث شكّل الأفراد الموظفون بعد عام ١٩٩٧ نسبة ٥٤,٩ بالمئة، أي خلال المرحلة الأخيرة من مراحل السياسة العامة، وأنّ أغلب هؤلاء الموظفين يشغل مناصب تآطير، بمعنى أن نسبة ٧٥,٧ بالمئة من هؤلاء يفوق ترتيبهم في السلم الإداري الصنف ١٤، وهو الصنف الذي لا يمكن لغير الجامعين شغله، إلّا في بعض حالات الترقية النادرة، وهو ما تؤيّد البيانات الوصفية للعينة، التي أثبتت أن نسبة ٤١,٧ بالمئة من أفرادها يحملون شهادات جامعية، و١٩,٤ بالمئة منها يحملون شهادات أعلى، وأن من ضمن الفئة الأولى تلقت نسبة ٤٧,٩ بالمئة دراستها باللغة العربية، في مقابل ١١,٣ بالمئة من ضمن الفئة الثانية، أي حَمَلَة شهادة الدراسات العليا.

وتبيّن النتائج أن من أولئك الموظفين، تشكّل نسبة ٤٤,٤ بالمئة متخصصين بالعلوم الإدارية بالتحديد، وأنّ غالبية منهم، بنسبة ٦٣,٤ بالمئة، تلقت دراستها باللغة العربية، وتؤيّد النتائج التي تبيّن أن من ضمن نسبة ٥٤,٩ بالمئة، التي تمثّل الأفراد الموظفين بعد عام ١٩٩٧، تابع ٥٩,٢ بالمئة منهم دروسهم باللغة العربية، وهي عينة تعكس نوعية التوظيف في جميع الإدارات الجزائرية في هذه المرحلة. ويعتبر الأمر مبرراً كون جميع التخصصات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية تدرّس باللغة العربية منذ نهاية الثمانينيات، ونسبة ضئيلة فقط ما تزال تتلقّى تعليمها باللغة الفرنسية، وذلك في بعض التخصصات العلمية والتكنولوجية والطبية.

ومن ناحية أخرى، توضح الأرقام أن نسبة معتبرة من الموظفين الذين يشغلون مناصب التآطير^(١٦) هم شباب بين ٢٥ و ٤٠ سنة، كما أن أغلب الأفراد غير المتكونين في الجامعات، ولديهم مؤهلات مهنية، كان تكوينهم إدارياً بنسبة ٦٠,٩ بالمئة، كما أن فرص التدريب كانت

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١٣ - ١١٧.

(١٦) يقصد بـ «مناصب التآطير»، الكوادر الذين تفوق رتبتهن الإدارية السَلَم ١٤ (قبل التّعديل الأخير)، بحيث يشغلون تلك المناصب بموجب شهاداتهم الجامعية، عدا بعض حالات التّرقية الضئيلة.

متاحة لأكثر من مرة، وذلك لأغلب المبحوثين، أي ٥٦,٢ بالمئة، لكن النتائج نفسها تبين أن الغالبية العظمى المستفيدة من دورات التدريب وتجديد المعلومات تلقت دراستها في مختلف المراحل باللغة الفرنسية، بنسبة ٨١,٨ بالمئة، وهي نسبة مرتفعة جداً.

ويعد منطقياً استجابة الأفراد بشأن درجة تحكّمهم في اللغة العربية أو الفرنسية، أو فيهما معاً، ومدى استخدامهم لها، مع لغة الدراسة ولغة التكوين لكل من الفئتين، بحيث تثبت النتائج أن أغلب الذين يتحكمون في اللغة العربية ويستخدمونها هم من خريجي التعليم المعرّب.

وفي الوقت الذي لم تعطِ النتائج دلالات إحصائية واضحة بشأن اتجاهات المبحوثين، في ما يتعلق بالرأي الذي يعتقد أن التخلي عن تكريس اللغة الفرنسية يوسع علاقاتنا مع الخارج ويعززها، خاصة مع الدول العربية، أو أن الفرنسية هي نافذتنا إلى التطور والانفتاح على العالم الخارجي، فإنها أثبتت أن مجموع ٦١,١ بالمئة من الموظفين من ذوي المستوى الجامعي على الأقل، يُعارضون من يعتقد أن اللغة العربية تعيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ حيث تبنى هذا الرأي ٧٠,٥ بالمئة من الذين تلقوا دراستهم باللغة العربية، وكذلك الأمر النسبة إلى الموظفين الذين تلقوا تكويناً مهنيّاً. كما أن ١٥,٣ بالمئة و ١١,٢ بالمئة فقط من مجموع الموظفين من حملة الشهادات الجامعية على الأقل والشهادات المهنية على الترتيب، يرون أنه إذا كان من الضروري استخدام لغة أجنبية في التعاملات مع دول أجنبية، فإن تلك اللغة هي الفرنسية، بمعنى أن أغلبية المبحوثين ترى وجوب أن تكون الإنكليزية أو لغة تلك الدولة هي اللغة التي يجب استخدامها. لكن يجدر ملاحظة أن حتى ذوي التخصصات العلمية والتكنولوجية، ليس بينها سوى نسبة ضئيلة (١٦,٧ بالمئة فقط) تعتقد أن تلك اللغة هي الفرنسية، رغم أنهم أتموا مشوارهم الدراسي باللغة الفرنسية.

وعن عدم جدوى خيار اللغة الفرنسية في التعليم والإدارة في الجزائر، وأن تكريسها يحصرها في بوتقة تزداد ضيقاً، أي في فرنسا وبعض الدول الأفريقية الفرنكفونية التي هي نفسها الدول الأكثر تخلّفاً، يجزم بالموافقة ٣٥,٤ بالمئة ويوافق بشدة ٢٥ بالمئة، بينما لا يعارض هذا الرأي سوى ١٢,٥ بالمئة من مجموع المبحوثين، في حين يكاد يُجمع الموظفون (٩٧,٧ بالمئة) على أنهم يؤمنون بأنّ اللغة العربية هي أحد مكونات الشخصية الوطنية، وذلك بالنسبة إلى المعربين و«المفرنسين» ومزدوجي اللغة على حد سواء.

وبعد استعراض هذه الدلالات التي توضح لنا صورة عامّة لعيّنة الدراسة، ننقل إلى استخلاص النتائج الميدانية المتعلقة بفرضيات الدراسة، ومن ثم تحليلها، بحسب ترتيبها على النحو التالي:

■ «إن نقص المؤهلات العلمية لدى الجيل الأول من الموظفين، مقارنة بتلك التي يمتلكها الجيل الجديد من خريجي الجامعات والأكثر تعريّباً، دفع الجيل الأول إلى التشكيك في كفاءة وفعالية الجيل الجديد على أساس اللغة التي يستعملونها في التسيير»؛ حيث أثبتت النتائج المرتبطة بهذه الفرضية صحّة شقها الأول، بينما لم تثبت صحة شقها الثاني، بمعنى أن

تشكيك الجيل الأول في الجيل الثاني في الصراع بينهما يؤخذ على أساس لغوي وليس على أساس نقص المؤهلات العلمية لدى القدامى.

■ «إن نقص الكفاءة والفعالية هو السمة الغالبة في معظم القطاعات وفي المستويات كافة، وبالتالي لا يرتبط نقص الكفاءة والفعالية في الإدارات العمومية بالضرورة بسياسة التعريب التي انتهجتها الدولة». وقد أثبتت النتائج المرتبطة بهذه الفرضية صحّتها، أي أن هناك تدنيًا في الكفاءة والفعالية في أغلب القطاعات وفي مختلف المستويات، وأن الاختلاف بين مستوى الأداء في الإدارات العمومية التي تسيطر الإدارة العامة على تسييرها وفي القطاعات المنتجة حيث تُسيّر بواسطة إدارة الأعمال لا يعود البتة إلى فوارق لغوية، رغم أن هذه الأخيرة تستخدم اللغة الفرنسية وحدها، وإنما يعود الأمر إلى طريقة التسيير المعتمدة، ودرجة الانضباط المطبّقة، حيث تبتعد الإدارة عن الروتين وسلبيات البيروقراطية، وتعتمد على الجدارة والاستحقاق بدل الأقدمية والتموقع المعتمدين في أغلب الإدارات العامة، وكذلك يعود إلى الحوافز المقدّمة في تلك القطاعات بداية من الأجور؛ وبالتالي تُعتبر داحضة حجة من يدعي أن التدهور الحاصل سببه الانطلاق في تطبيق سياسة التعريب في تلك الإدارات.

■ وبخصوص الفرضية الثالثة: «إن حرص الأطر «المفرنسة» على مواقع نفوذها، يدفعها إلى التمسك باستعمال اللغة الفرنسية في التسيير، وعرقلة سياسة التعريب، وهو ما يؤثر في نوعية الأداء في الإدارات»؛ فقد عبّر الموظفون من خلال استجابتهم عن صحّتها.

■ كما وافقت نتائج الدراسة على الافتراض الرابع الذي مفاده: «إن النظرة الدّونية لدى أغلب «المفرنسين» إلى العربية على أساس أنها لغة أدب وشعر، وليست لغة تطور علمي وتكنولوجي، أثّرت سلباً في سير عملية التعريب، وبالتالي في كفاءة وفعالية الأداء»؛ على أساس أن انخفاض شأن العربية والمعرّبين من طرف «المفرنسين» أدى إلى تجاهل، بل محاربة كل ما يصدر من جانبهم، وهو ما حرم الإدارة الاستفادة من كل الطاقات التي تضمها، بمختلف تشكيلاتها.

■ وتم تأييد نتائج الدراسة للفرضية الخامسة: «إن عرقلة سياسة التعريب في الإدارات العمومية كرّست نظرة سلبية لدى الجمهور (المواطنین متلقّي الخدمة) إلى نوعية الخدمات المقدمة»؛ كما أكّدت النتائج نفسها استطلاع الرأي الذي أجريناه على الإنترنت لجمهور المرتفقين من الإدارات، في أقوى المواقع شعبية ومصادقية في المجتمع الذي تم اختيار العينة منه، والموسوم بـ Djelfa.info.

■ وبخصوص الفرضية الأخيرة: «إن وحدة اللغة المستعملة داخل الإدارة وفي علاقاتها مع الجمهور، مهما تكن هذه اللغة (عربية، فرنسية) تساهم في رفع كفاءة وفعالية الأداء»؛ فقد أثبتت النتائج صحّتها، بصرف النظر عن اللغة المستخدمة.

ورغم استغلال خصوم التعريب هذه الفرضية لمدة من الزمن، وما يزلون، بحجة أن

اللغة الفرنسية غنيمة حرب من عهد الاحتلال، فإنه ينبغي مواصلة العمل بواسطتها، حتى لا نربك أنفسنا في إدخال لغة غيرها إلى الأعمال، وإن كانت اللغة الوطنية، وهي حجة تبدو في ظاهرها منطقية، ويُراد بها كفاءة وفعالية الإدارة لا غير. لكن الظروف التي قيلت فيها تلك المقولة (ولا حاجة هنا إلى العودة إلى دحض حججهم التي فصلنا فيها) تختلف جذرياً عن الظروف التي أجرينا فيها دراستنا. وأهم أوجه هذا الاختلاف أن السواد الأعظم من مخرجات التعليم، وأغلب مخرجات التعليم الجامعي والعالي، خاصة في التخصصات ذات الصلة بالعمل الإداري، معربة تعريباً شاملاً، عدا بعض المعاهد المتخصصة التي يحرص أصحاب النفوذ على بقائها «مفرنسة»، وإعطاء خريجها أولوية في التوظيف، وهو ما يعني أن الجهد الضائع في الإدارات الآن هو البحث عن المنتج «المفرنس»، لا إدخال لغة أخرى غير الفرنسية إلى دواليب الإدارة كما كانوا يزعمون، لأن اللغة العربية دخلت تلقائياً، بحكم انتشارها الواسع، إلى المرافق كافة، مع الاحتفاظ بالمراكز الحساسة لنزوي التكوين «المفرنس»، مثلما تقدم شرحه، وبالتالي جاء افتراضنا أن وحدة اللغة داخل الإدارة تعكس فوراً موقع اللغة العربية المتقدم بحكم الأسباب التي سقنا. ومن جهة ثانية، أثبتت التجارب الناجحة لدول لم تكن توصف إلى وقت قريب بالمتطورة، نجاعة الرجوع إلى لغاتها الأم في إدارة مشروعاتها، وهو ما يُبرّر تخصيصنا القسم الأول كله لإثبات أمومة اللغة العربية في الجزائر.

هذا الاقتناع بصحة هذه الفرضية يساهم في الاستفادة من أفكار المؤوسين ذوي الأغلبية المعربة في إعداد الخطط والاستراتيجيات، ويساهم في عملية التنظيم بتحصيل ذلك الجيل المسؤوليات وتوزيع السلطات عليهم، وهو ما يؤفر على الرؤساء عناء المتابعة اليومية، ويجعلهم يتفرغون للأعمال الاستراتيجية والكبرى في إداراتهم، ويساهم في تسهيل فعالية عملية الاتصال، ويمكّن الإدارة من ممارسة جميع أنشطة التوجيه، من تحفيز وتدريب، لأن الأطراف المستهدفة بالتوجيه تحمل الاهتمامات نفسها، وتعبّر بلغة واحدة من جهة، ومن جهة أخرى يمكّن هذه الأخيرة من رقابة أعمالها، بالاسترشاد بمؤشر الرضا العام في مجتمع أغلبه لا يتعاطى سوى اللغة العربية.

خاتمة وتوصيات

إن اقتراح حلول نهائية للمشكلات المتعلقة بتطبيق السياسات العامة، لا يكون إلا إذا كان هناك اتفاق عام عليها. كما أن أصحاب الامتيازات قد لا يُسلمون بنتائج وتوصيات بحوث السياسات العامة، خاصة إذا رأوا فيها تهديداً لمصالحهم، ناهيك عن صعوبة التنبؤ بتأثير السياسة المستقبلية، نظراً إلى صعوبة البحث في المشكلات الاجتماعية أساساً. لذا، فلقد حاولنا قياس مخرجات وآثار السياسة العامة الراهنة، وتقديم نتائج القياس إلى صانعي القرار، في ما نخصص مقالاً آخر لاقتراح استراتيجيا بديلة لتفعيل الأداء. لنقتصر في هذا المقام على جملة توصيات عامة حول الموضوع، حيث نرى أن من الضروري:

- الحذر من الطرح الاختزالي لإشكالية التعريب، وإعطاء سياسة تعريب الإدارة بُعدها الاستراتيجي، وأولوية قصوى، في موازاة استراتيجيات إصلاح التعليم والبحث

العلمي، ومتطلبات التنمية الوطنية، التي يمثل التعريب القوة الدافعة لها.

● تجاوز المنظور المنغلق للتعريب، وذلك ليس فقط من طرف خصومه، بل من طرف المتحمسين له أيضاً؛ فيأقرار سياسة كهذه أرفع من مستوى الحسابات الضيقة وصراع المواقع، كون المسألة تخص أحد الثوابت الوطنية الراسخة، وخياراً استراتيجياً خطيراً.

● تحفيز القطاع الخاص - الشريك الهام في التنمية، وأحد المتعاملين مع الإدارات العمومية - على احتضان سياسة التعريب وتبنيها، حفاظاً على مصالحه، وطلباً للكفاءة والفعالية في الخدمات التي يقدمها أو يتلقاها، وعلى تشجيع الكفاءات المنتشرة بقوة في سوق العمل، بتوظيفهم والاستفادة من قدراتهم المكنونة، وربط أدائه في هذا المجال بتسهيلات ومعاملة خاصة، ليكون تطبيقه لخيار التعريب بمثابة «أيزو» (ISO) لغوي يشعر معه بالأمان.

● تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في هذا الخصوص، باعتبارها شريكاً هاماً وفاعلاً في صوغ السياسة العامة وتنفيذها ومراقبتها وتخويلها صلاحيات أكبر، شأنها في ذلك شأن غيرها من الجمعيات في المجالات التي تدعمها الدولة وتوليها أولوية، كالحفاظ على البيئة، ومحو الأمية، ومكافحة التصحر.

● التنسيق بين مختلف الجهود العربية في هذا الشأن، واعتبار التعريب عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية التنمية الشاملة للأمة العربية، التي لا تقل شأنًا عن سياسة التعاون الأمني المشترك، أو تأمين الاكتفاء الاقتصادي العربي، أو توظيف الاستثمارات □